

تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره على دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958 . 1959

The Algerian-Tunisian relations aggravation and its impact on the support of the activities of the National Liberation Front and the National Liberation Army in the 1958-1959 Tunis base

عبد الله مقالتي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

abdalah19@yahoo.com

ملخص:	معلومات المقال
يعالج هذا المقال تطور أزمة العلاقات الجزائرية التونسية خلال عامي 1958. 1959، حيث عرفت عدة أزمات سياسية وعسكرية، ومنها أزمة إيجلي والموقف من السياسة الديغولية، وأزمة مؤامرة لعموري، والخلاف الحدودي، وقد أثرت هذه الأزمات في نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني، خاصة وأن قاعدة تونس كانت مركزا استراتيجيا لدعم نشاط الثورة، وهو ما تطلب تدخلا مستعجلا وحاسما لتسوية هذه الأزمات وديا بعد أن كادت تخرج عن السيطرة وتعصف بالعلاقات المتأرجحة بين التحسن والتأزم.	تاريخ الإرسال: 2020/11/02 تاريخ القبول: 2020/11/21 تاريخ النشر: 2020/12/09 الكلمات المفتاحية: ✓ الجزائر ✓ تونس ✓ جبهة التحرير الوطني ✓ الثورة
Abstract :	Article info
This article deals with the development of the Algerian-Tunisian relations crisis during the years 1958-1959, when several political and military crises were known, including the Igli crisis and the stance on theological politics, the Amouri conspiracy crisis, and the border dispute, and these crises affected the activities of the National Liberation Front and the National Liberation Army, especially since the base in Tunis It was a strategic center to support the activity of the revolution, which required urgent and decisive intervention to settle these crises amicably after they nearly got out of control and ravaged the fluctuating relations between improvement and crisis.	Received :02/11/2020 Accepted:21/11/2020 Publication:09/12/2020 Key words: ✓ Algeria ✓ Tunisia ✓ The National Liberation Front ✓ the revolution

. مقدمة:

بحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس والخلاف السياسي المستفحل مع بورقيبة لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة في المهدية بداية لتأجج علاقات حركة ثورية لاجئة فوق أراضي بلد يشيد استقلاله الفتى، وقد هددت بعض الأزمات العلاقات من أساسها، وتسببت في كثير من التوترات شعرت بها الثورة الجزائرية خاصة عندما ضربت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية إيجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية، وخلال أزمتي أكتوبر 1958 وصيف 1959 تضررت مصالح الثورة، وحدثت بعض المشادات أشرت على دخول العلاقات مرحلة التدهور والمصادمة، وقد كانت تونس بورقيبة تخشى انعكاسات حرب الجزائر وتهديد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فما طبيعة تلك الأزمات وكيف تم حلها وما أثرها على علاقة تونس بقيادة الثورة الجزائرية؟

2. أزمة إيجلي وتداعياتها

لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملص تونس من التزامات مؤتمر طنجة، وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، وبعد عشرة أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي، التي عدت طعنة لجبهة التحرير الوطني في الظهر.

إن سياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر وإغراءاته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة، وانتظار مبادرات ديغول المغربية، وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية لإنجاح سياسته في تونس والمغرب، وكبح جماح عسكري ومستوطني الجزائر حتى يتفرغ لعلاج المشكلة الجزائرية في مرحلة تالية، وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة والوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت محفزا لاحتواء الموقف التونسي، حتى أن بعض الأوساط التونسية كانت تروج إلى أن سياسة ديغول المعلنة بخصوص الجزائر هدفها التمويه، وأن الرجل ينوي حل المشكلة بعد إخضاع العسكريين وإقناع المعمرين¹، وفي ذلك الظرف الموحى بأن حل مشكلة الجزائر بات مؤجلا وأن مقررات طنجة أصبحت في حل التفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية، وكان العرض الاقتصادي مغريا لتونس، إذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، حتى أن بورقيبة أكد أنه آن الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا، وبهذه النظرة الشوفينية أعلنت تونس مصادقتها على اتفاقية 30 جوان 1958 التي تسمح للشركة الفرنسية "سترابسا STRAPSA" بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس.

لقد كان الإعلان مفاجئاً لجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين، وهو انتهاك صريح لقرارات طنجة، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية²، إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي 1958، وأعقبتها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها أوضحت فيها الانعكاسات الخطيرة لتوقيع هذه الاتفاقية، والمتمثلة في:

- . إن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.
- . إن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا فادحا لاتفاقية طنجة.
- . إن الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذين يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.
- . إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الإستراتيجية.
- . إن مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.
- . إن استغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب.

. إن تعجيل نهاية الحرب يتطلب ظهور المغرب العربي كتلة متضامنة لا تصدع فيها.

ووجهة نظر لجنة التنسيق والتنفيذ هذه أبلغتها لبورقية أسبوعا قبل المصادقة على الاتفاقية، وأمام تصلب موقفه وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان 1958، أوضحت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة بقرب الاتفاق على مشروع أنبوب إيجلي، موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية، التي رفضتها ليبيا والمغرب بتوجيه منها³، غير أن تونس أبت تفهم الموقف الجزائري رغم كل هذه التوضيحات مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفقد صبرها، ودون جدوى ارتمت المصالح الوطنية الضيقة لبورقية في أحضان الإستراتيجية الديغولية الهادفة إلى ضرب التضامن المغاربي، وفصل الصحراء واعتماد البترول ورقة إستراتيجية في حرب الجزائر⁴.

إن السياسة الديغولية عرفت كيف تستغل المذهب البورقيبي البراغماتي في توتير علاقة جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية، وأن إثارة مثل هذه الأزمة كان كفيلا بوضع مقررات طنجة في الظل، فضلا على أنها عمقت الخلافات بين النظام التونسي الحريص على صيانة مصالحه القطرية وسيادته الإيديولوجية وبين حركة تحرر ثورية تختلف في طبيعتها وتوجهاتها عن المذهب البورقيبي ووفية لأفكار

التضامن والوحدة المغاربية، وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى اجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي لدراسة الأزمة، وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكيم في النزاع⁵.

وقد ردت جبهة التحرير الوطني على الموقف التونسي بالشجب والإدانة المعلنة في بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958، وأوضحت في رسالتها إلى بورقيبة انزعاجها من هذا السلوك التونسي رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ المفضوح مع فرنسا، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية، وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري ما دامت الحرب قائمة⁶، ومن أجل التهديد أكثر قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بنقل بعض مكاتبها إلى طرابلس ولوحت بخيار إعلان القطيعة، كما سخرت صحافتها لانتقاد هذا السلوك، وقد كانت الصحافة التونسية بررت هذه الاتفاقية بالحجة الاقتصادية، باعتبارها تحقق دخلا ماليا لتونس وتوفر مناصب شغل، وأن التحسن الاقتصادي لتونس يؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي، ويعود بالنفع على كامل سكان الشمال الإفريقي⁷، وردت صحيفة "المجاهد" على هذه التبريرات بمقال افتتاحي عنوانه "الخبز المسموم"، أوضحت فيه أن الحجة الاقتصادية للاتفاقية لا تحظى بالتقدير أمام مشروع الشمال الإفريقي الموحد، وأن هدف المغرب العربي الذي يقف مساندا للثورة الجزائرية هو تحقيق الحرية والأمن قبل تأمين الخبز اليومي، مؤكدة بأمثلة واقعية أن سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية، وأن هذا هو الذي أدركته ليبيا وتفهمه المغرب، وأن بترول صحراء الجزائر هو ملك للمغرب العربي، و"أن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم"⁸.

وقد شمل العدد السابع والعشرون من جريدة "المجاهد" زيادة على المقال السابق ومذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ لحكومة بورقيبة مقالا بعنوان "الزحف العربي المقدس"، تعليقا على نجاح ثورة 14 جوان 1958 في العراق، والتي تلوح بآفاق ثورية عربية قومية، وكان هذا الخط الإعلامي المناصر للأفكار القومية والناصرية مثيرا لحفيظة النظام التونسي، واعتبر هذا الإعلام عنصر تشويش وتثوير يخاطب الرأي العام التونسي، ولا يمكن السماح له بانتقاد السياسة التونسية انطلاقا من تونس، فقررت السلطات التونسية بعد اطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرون في المطبعة حجز العدد قبل نزوله إلى السوق⁹، واضطرت حصة "صوت الجزائر" للتوقف بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة¹⁰.

وكان ذلك يعني وضع حد للتعايش السلمي مع جبهة التحرير الوطني، وإخراص صوتها الذي يهيج التونسيين ضد حكومتهم وينشر أفكارا لا تتوافق وتوجهها السياسي، وقد ذهب محمد الميلي في تفسيره

لإجراء الحجز أنه يتضمن خطابين: واحدا باتجاه جبهة التحرير الوطني من أجل عدم المزايدة على النظام التونسي ورسم الخط الذي لا يمكن تجاوزه، والآخر موجه إلى التونسيين نخبة وعامة لتأكيد وحدانية التوجيه¹¹.

ولم تقتصر مضايقات السلطة التونسية على المجال الإعلامي، فطالت المضايقات النشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية 2037 بندقية رشاشة ومدافع وذخيرة، وخلقت صعوبات جمة لجيش التحرير الوطني¹²، وقد أضرت هذه التوقيفات والمضايقات بنشاط الثورة في تونس.

وبعد شهر اجتمعت إرادة الطرفين لتسوية خلافهما، فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه، وأما جبهة التحرير الوطني فكانت خشيتها كبيرة على مصالحها في تونس، ولم يكن بمقدورها تصعيد الموقف أكثر من هذا الحد خاصة بعد أن أخذت الأزمة أبعادا أخرى مست خدش التضامن الشعبي التونسي، وترتب عنها عدة مصادمات¹³.

وفي بداية أوت 1958 اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية في تونس لفض الخلاف والنظر في المسائل المعلقة، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما وأصدرا بلاغا مشتركا، جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب إيجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر وتعرب عن تطميناتها بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية، وأن الطرفين يجددان العمل بالمبادئ الأساسية لوحدة المغرب العربي¹⁴، وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ أنها قضت أسبوعا في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية، وأنها عالجت موضوع الخلاف الرئيسي وهو أنبوب إيجلي وتوصلت إلى مفاهمة مع تونس، وأن هذه الأخيرة تؤكد مساندتها الدائمة للقضية الجزائرية في إطار مبادئ وحدة المغرب العربي، وأضافت بأن المكتب الدائم للمغرب العربي سيجتمع قريبا لضبط شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين الأقطار الثلاث¹⁵، وقد أوضح هذا التصريح نقطة الخلاف الرئيسية التي أشار إليها البلاغ المشترك، ولكنه لم يذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف مما يثير أكثر من تساؤل، فهل قبلت جبهة التحرير الوطني بالأمر الواقع حفاظا على مصالحها وتأكيدا على أهمية التضامن المغاربي؟، أم أن الحكومة التونسية تفهمت الموقف وعلقت تنفيذ مشروع أنبوب إيجلي؟

وقد أوضح عبد الحميد مهري أنه تم الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والفرنسي، وذلك بأن تتعهد الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب إلى أن تستقل الجزائر وأن يكون استغلاله لصالح فائدة الشعبين الشقيقتين¹⁶، وذكرت الباحثة الأمريكية جوان غليسي أن الخلاف عولج "بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة حتى تنال الجزائر استقلالها"¹⁷.

هذا وتشير بعض المصادر إلى أنه تم الاتفاق في أول اجتماع للأمانة الدائمة لمكتب المغرب العربي في سبتمبر 1958 على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر¹⁸، وهكذا يتأكد لنا أنه تم إيجاد حل لخلاف إيجلي يسمح بعودة علاقات التضامن بين تونس وجبهة التحرير الوطني، ويشجع على إرساء مؤسسات المغرب العربي ولو صوريا.

وقد كانت جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة مقبلة على مجابهات محتدمة ضد السياسة الديغولية في الداخل والخارج، وعلى الرغم من الشرخ الكبير الذي أثارته أزمة إيجلي في العلاقات الجزائرية التونسية إلا أن حرص الثورة الجزائرية على التصدي لسياسة ديغول المغاربية دفعها لتجاوز الخلاف مع تونس، وإظهار المغرب العربي كتلة متماسكة تشجب سياسة الإدماج في الجزائر، وتساند الحكومة المزمع إنشاؤها لخوض المعركة السياسية بقوة، وفي هذا الإطار تمت الدعوة لاجتماع الأمانة الدائمة للمغرب العربي مباشرة بعد فض الخلاف مع تونس، وتم حث الحزب الدستوري الحر والشعب التونسي على التضامن مع الجزائر ضد الاستفتاء وسياسة الإدماج التي يصر ديغول على تنفيذها في الجزائر¹⁹.

وهكذا فقد كانت المعركة ضد سياسة ديغول تتطلب عدم التفريط في العلاقات التونسية وإتاحة الفرصة لإغراء بورقيبة، وكان هذا الأخير بمناوراته المعهودة حسب في علاقاته سواء مع ديغول أو جبهة التحرير الوطني عامل الربح والخسارة، وقد ظل يناور من أجل مصلحة تونس في إظهار التقاهم مع أحد طرفي النزاع.

3. مطالب تونس الحدودية

لقد انساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول، فمن القبول بتمرير أنبوب نفط إيجلي ها هو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، هل أراد بورقيبة أن يثبت المطلب التونسي أسوة بالمطلب المغربي، وقد فاتح علال الفاسي في أمر هذه المطالب منذ مارس 1957، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي²⁰، ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج، عد في نظر جبهة التحرير الوطني انسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958 أعلن بورقيبة في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية

ومشكلة، ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل حصن سان للتونسيين، وأن ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910²¹.

وكان بورقيبة يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز عشرين كلم إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل إيجلي بحرا داخليا لتونس، وفي هذا دعم للمخطط الفرنسي وإنكار الطابع الجزائري للصحراء الذي تدافع عنه الحكومة الجزائرية المؤقتة المعترف بشرعيتها²²، وقد استهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكدين أن: "هذه المواقف وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طغعات خنجر في الظهر"²³.

ورغم ذلك تواصل ظهور الاحتجاجات التونسية حول رسم الحدود الصحراوية، وباشرت الحكومة التونسية مع فرنسا عدة مباحثات بشأن المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونسية سفير فرنسا بتونس في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان²⁴، وألقى بورقيبة خطابا في 5 فيفري 1959 دعا فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة شارحا بتفصيل حدود المطالب التونسية وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس²⁵.

وقد أوحى لأمين الحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب التصريح بأن تونس ستنتقل النفط الصحراوي من منطقة هي تابعة للنفوذ التونسي²⁶، وهكذا يكون ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا، ومبشرا لمشروع الصحراء بحر داخلي، وكان المخطط الفرنسي يدعوا للاستغلال المشترك لخبرات الصحراء، وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية²⁷.

وقد سجلت جبهة التحرير الوطني هذه المواقف المسيئة لنضالها ولمواقفها، واعتبرتها اعترافا تونسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر، وخدشا للتضامن المغاربي في حين أنها وضعت بالأمس في معركة الجلاء بعد أحداث الساقية أسلحتها وجيشها تحت تصرف التونسيين لحماية سيادة وتراب تونس، وتأكيدا في الحفاظ على علاقات التضامن والصداقة أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة الحاسمة من كفاح الشعب الجزائري²⁸.

في سبتمبر 1958 قررت جبهة التحرير الوطني إنشاء حكومة مؤقتة دون الأخذ بنصائح بورقيبة في التريث، ووجد بورقيبة نفسه في امتحان عسير، لم يكن لتونس أن تتأخر عن هذا الموعد الهام فأعلنت في اليوم الأول لتأسيسها الاعتراف بها، فلماذا يا ترى أبدى بورقيبة مخاوفه من الإعلان عنها في ذلك

الوقت بالذات؟ لقد أفادت تصريحاته أنه كان يخشى ردة الفعل الفرنسية، ويرى أنه من المفيد إعطاء ديغول فسحة من الوقت يسوي فيها مشاكله مع العسكريين، ويتفرغ بعدها لتسوية المشكلة الجزائرية بالتدرج والليونة، ووفق السياسة المرحلية التي يعتمد عليها المذهب البورقيبي، لقد استطاع ديغول بسياسته الماكرة أن يحيي في بورقيبة الأمل في أن مشكلة الجزائر ستجد حلا بمنهج السياسي المرحلي، وإلى هذا يرجع انتقاد بورقيبة المستمر لسياسة الجبهة المتشددة، وخلافه معها إزاء مبادرات وعروض ديغول، بدءا بسلم الشجعان ووصولاً إلى خطوة تقرير المصير.

ومما زاد هذه الخلافات حساسية توجس بورقيبة من ميل جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي الذي تأجج في أكتوبر 1958، ذلك أن استقرار الحكومة في القاهرة واحتكار العسكريين الثوريين لقراراتها، وتشدها إزاء العروض الفرنسية كلها عوامل زادت في تخوفات بورقيبة من تحالف المصريين مع ثوار الجزائر ضد نظامه، أو تشجيع المعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف من القاهرة على الانقلاب عليه، وأن تنامي هذه المعارضة في تونس بتأجيج من الثورة الجزائرية ووجود القوات الجزائرية بالحدود يشكل مخاطر حقيقة على النظام البورقيبي²⁹.

4. أزمة الكاف ومضايقة نشاط الثورة

لقد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نوفمبر 1958 محاولة انقلابية، تسبب فيها العقيد لعموري³⁰، وقادة الأوراس والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا أن كريم بلقاسم وحلفائه لم يعاقبواهم إلا حبا في السلطة، وأنهم ومنذ مؤتمر الصومام يحرفون مبادئ الثورة ويقودونها إلى الهاوية، واستطاع مصطفى لكل صاحب الأفكار القومية والمرتبطة بالمخابرات المصرية والخطابي أن يقنع لعموري بالعودة إلى تونس وتنظيم انقلاب ضد خصومهم، وبالصدفة علم كريم بلقاسم بمخطط الانقلاب ولما كانت القوات الموالية له غير قادرة على مواجهة الموقف طلب مساعدة الحكومة التونسية لتوقيفهم خلال انعقاد الاجتماع بمدينة الكاف³¹، وعلى الرغم من أن مساعدة القوات التونسية كانت ثمينة إلا أنها تسببت في مشاكل وإزعاجات لا حد لها، وعكرت العلاقات مع المسؤولين الجزائريين.

لقد اقترحت الحكومة المؤقتة تعاون السلطات التونسية مشاركتها، وتسوية الوضعية بالطريقة التي تراها مناسبة، غير أن هذه الأخيرة انتهزت الفرصة لتحقيق أهداف بعيدة المدى كان من أهمها:

. ضرب كل من تسول له نفسه الإخلال بالنظام في تونس.

. تهديد المصريين والتيار اليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية.

. مساعدة حلفائها المعتدلين في الحكومة المؤقتة وإخضاعهم لنفوذها³².

وقامت الحكومة التونسية إثر اعتقالها القادة الجزائريين المجتمعين بعدة إجراءات تجاوزت إطار التعاون وتسببت في "حالة توتر خطيرة"، إذ احتلت المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وما جاورها، وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة في عدة مناطق، وأوقفت ضباط ساميين في الكاف منهم الرائد ميرة ومنجلي، كما جرى وقف مرور الأسلحة والاستيلاء على الأسلحة والمؤونة، ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين³³.

وهذه المخالفات التي رصدها تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس كانت كافية لتدخل العلاقة في أزمة جديدة، فالحكومة المؤقتة التي طلبت بشكل ودي تعاون السلطات التونسية لم تضع في الحسبان أن نتائج الأمور ستؤول إلى هذه الحالة، وأن انتهازية بورقيبة ستبلغ هذا المدى، وقد أدت استعانتها بالقوات التونسية إلى استياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، خاصة وأنه أشيع بأن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بأن أفراد من اليوسفيين يشاركون في الاجتماع³⁴.

وقد توضحت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وانعكاساتها على تونس، فعلى الرغم من تأكده من عدم وجود أي تونسي في اجتماع لعموري إلا أن التحقيقات أفادت بأن لعموري ومصطفى لكل مدعومين من قبل المخابرات المصرية، ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي، وأن مشروعهما الانقلابي في حالة نجاحه كان يهدد أمن تونس، ويدفع إلى مغربة الحرب³⁵، وقد كان خوف بورقيبة من إعدام هؤلاء القادة في محله، فبادر إلى إنفاذ الموقف مقترحا عليهم قبول حمايته، لكنهم اختاروا عدم التدخل التونسي في الشؤون الداخلية للثورة³⁶.

إن هذا المخطط الانقلابي المتزامن مع تأجج الخلاف المصري التونسي، واتهام بورقيبة لمصر بالتدخل في الشؤون التونسية قد أدى إلى مضايقة نشاط جيش الحدود، ووقف المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة غير القادرة في نظره على حفظ النظام، وقد أشار ابن طوبال في اجتماع لمجلس الوزراء أواخر عام 1959 إلى انعكاسات قضية لعموري على العلاقات التونسية الجزائرية قائلا: "في اليوم الذي عرف فيه التونسيون أن عبد الناصر كان يمكن أن يستخدم حتى أحد عقداً جيش التحرير الوطني - لعموري - اجتاحتهم الخوف، ومنذ مسألة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور: تفتيشات ومصادرات يومية"، لقد أوقفوا حتى ابن عمي وهو يحمل محفظتي³⁷.

من جهة أخرى ترتب عن قضية لعموري، واعتقال وإعدام عدد من قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية انعكاسات داخلية منها ضياع مصداقية وهيبة الحكومة الجزائرية المؤقتة في نظر مجاهدي المناطق

الحدودية، الذين شعروا أن قادتهم ظلموا وأن الحكومة الجزائرية المؤقتة رهينة لدى الحكومة التونسية، وقد سادت مظاهر الاضطراب والفوضى، ولم يعد الجنود ينصاعون للضوابط التونسية الجديدة الأمر الذي زاد في كثرة حوادث الفوضى وتدهور العلاقات، وتحجج الحكومة التونسية بعدم قدرة الحكومة الجزائرية على حفظ النظام.

ورأت الحكومة الجزائرية ألا تصعد الموقف مع السلطات التونسية، واجتهدت في رفع المضايقات التونسية عن طريق المباحثات الودية واللقاءات التنسيقية، فاقترحت على الحكومة التونسية عقد لقاء التأم يومي 30-31 ديسمبر 1958 بمشاركة ولاية المناطق الحدودية والقادة العسكريين الجزائريين، وتم التأكيد فيه على رفع الإجراءات الاستثنائية المسطرة على الجزائريين واتفق على تجاوز المشاكل المطروحة بتبني كل طرف للالتزامات محددة، وهكذا وجدت تعهدات السلطات التونسية في النقاط الآتية:

. حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها.

. حرية قيام جيش التحرير الوطني بتمارين الرمي وإنجاز المهمات، شريطة إشعار السلطات التونسية.

. عدم انتهاك مقرات الحكومة الجزائرية المؤقتة.

. عدم توقيف أي عسكري جزائري، وفي حالة وقوع ذلك يسلم فوراً إلى السلطة الجزائرية.

. وفي مقابل ذلك تعهدت بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة القيادة الجزائرية بما يلي:

. إخطار السلطات التونسية بأماكن الرمي.

. تسليم أمر بمهمة إلى كل عنصر من جيش التحرير في حالة تنقله.

. منع المقاتلين المغادرين لمراكزهم حمل الزي العسكري.

. إخطار السلطات التونسية بكل مخازن الأسلحة والمتفجرات وعن حالات نقل الأسلحة³⁸.

ولم يمنع هذا الاتفاق حدوث خروقات أربكت العلاقات بين الطرفين، وقد أدى إغلاق الحدود بشكل تام في عام 1959 وانخراط النظام وفقدان السيطرة على جيش الحدود إلى حدوث تصرفات غير مسؤولة من طرف جنود لا رقابة عليهم، ووقوع مصادمات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية، وقد أعطت السلطات التونسية الأوامر بالرد على تصرفات الجزائريين، واتخذت تدابير لخلق صعوبات أمام الثورة الجزائرية، وهكذا ازدادت التوقيفات والمضايقات التي كانت تثير حفيظة العسكريين قليلي التسييس في حين كانت الحكومة المؤقتة تتعهد رعاية مصالح الثورة بالدعوة إلى تجاوز الخروقات التي تطل السيادة التونسية وتسمح لبورقوية بتأليب السكان ضد جيش التحرير الوطني³⁹.

لقد أجرت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة ما بين شهري فيفري - جوان 1959 سلسلة لقاءات على المستوى الوزاري، بهدف علاج المشكلات التي يطرحها الطرف التونسي، وتتعلق بمخالفات يرتكبها الجنود ضد السكان والقوات المسلحة التونسية، ورأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات والمكاسب التي تقدمها تونس للثورة، وهكذا قدمت مزيد من الالتزامات إرضاء للسلطات التونسية كان من أهمها:

. الموافقة على التصريح بكل مراكز جيش التحرير العسكرية وتشكيلاته.

. التصريح بكل المقرات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة.

. عدم المطالبة بالإشراف على المسائل المدنية للجزائريين المتواجدين في تونس.

. التبليغ عن أسماء جميع المسؤولين السياسيين.

. عدم إرسال أي صحفي لزيارة جيش التحرير دون موافقة الحكومة التونسية المسبقة.

. التقيد بعدم إجراء أي ندوة صحفية دون الموافقة المسبقة من الحكومة التونسية⁴⁰.

وقد أشار تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى أن السلطات التونسية لم تلتزم بتنفيذ القرارات المنظمة لنشاط الجزائريين، وبدلاً من احترام مقررات اجتماع فيفري 1959 وجهت للولاة تعليمات تتنافى مع روح الاتفاق المبرم⁴¹، هذا في حين كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة حريصة على الالتزام بالقرارات المتخذة، وتدعوا إلى احترام السيادة التونسية، إذ لم تتوقف خلال عام 1959 عن إرسال البلاغات وتوجيه الأوامر للقادة العسكريين من أجل التحكم في النظام بمناطق الحدود والحفاظ على العلاقات الودية مع التونسيين، وبدورهم اجتهد القادة العسكريون في تنفيذ هذه الأوامر، فقد وجه قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود على بوحجة إعلاناً لجنوده جاء فيه أنه "بناء على حسن الاتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونسية يطلب من أعضاء القيادة والجنود التحلي بالصبر واللطافة تجاه التونسيين وإظهار الطاعة اللازمة حفاظاً على المصلحة العامة"، وشدد البلاغ بأن عقوبات ستتخذ ضد كل فرد يثير بطريق مباشر أو غير مباشر "سوء تفاهم أو خلاف مع السلطات التونسية"⁴².

ويبدو أن الأزمات والمشاكل التي عرفها جيش الحدود وصراع النفوذ على السلطة زاد في تفاقم المشاكل بتونس، لقد أدت سياسة الرائد إيدير في إخضاع الجنود للتدريب، وإعادة هيكلة وحدات الجيش إلى حالات فوضى وتمرد وفرار، وشعر الضباط القدامى بالتهميش وطالب الجنود بإطلاق صراح قادتهم المعتقلين في السجون التونسية، وهذه المشاكل التي لم تحل إلا بمجيء هيئة الأركان العامة استغلتها السلطات التونسية للضغط على قيادة الثورة ودفعها للانصياع لتوجيهاتها السياسية.

5. أزمة صائفة 1959 ومحاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس

لقد تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية اختيار الوقت المناسب، ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلا مع الثورة الجزائرية، مثل الذي عرفته في صيف 1959 والمرتببط أساسا بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أبريل 1959 تجاوز خطير دون أن يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لأزمة صائفة 1959.

استنادا إلى معلومات أكيدة توصل بها بوالصوف فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي 1959، يهدف للقضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم 21 أبريل مع وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلي، وعرض عليهما المعلومات التي بحوزته ملتصقا بموقف السلطات التونسية⁴³، وانتظر يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الانتظار أكثر نشر البيان في 28 أبريل 1959 وتدخلت السلطات التونسية لتمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد شاعر جلسة تأنيبية لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسألة نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية⁴⁴، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، وأكد أن ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي ما فتأت تطالب بمراقبة الحدود⁴⁵.

وقد انتظر بورقيبة طويلا وعشية انطلاق المفاوضات الفرنسية . التونسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود، وكان يهدف إلى مغالبة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول يوم 23 جويلية 1959 الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم مع السكان والجنود التونسيين، وأن ذلك من شأنه أن "يحرّمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه ما دام أن الحرب ما تزال طويلة".

ودعا بورقيبة الجزائريين إلى أن لا يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا، وأكد بورقيبة أن الاشتباكات الأخيرة "لا يمكن السكوت عنها باعتبار الجزائريين إخوانا لنا... الشرط الأول الذي لا محيد عنه ولا محيص من التزامه في علاقتنا معهم

يتمثل في احترامهم للسيادة التونسية والبنزلة التونسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم..."، وخلص للتحذير من مغبة "اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم إخوانهم التونسيين لأن هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا يعين على تقرب ساعة الخلاص هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد".⁴⁶

إن تدخل بورقية المباشر في التعليق على الحوادث التي كانت تقع في مناطق الحدود وبهذا الانتقاد اللاذع، والتهديد بالتدخل لقطع التضامن التونسي الرسمي والشعبي آثار حفيظة الجزائريين خاصة العسكريين منهم الذين انزعجوا من تدخلات بورقية وانتقاداته الحادة، وأما القادة السياسيون فقد شعروا بأن منحى الموقف التونسي يتهدد بالأساس التضامن الشعبي التونسي ويسعى لإبعاد تعاطفه مع ثورة الجزائر وإثارة المواجهة بين الشعبين الشقيقين، وهكذا فإن الأزمة الأخيرة الجزائرية التونسية (أزمة صائفة 1959) بما تمثله من مس بمبادئ الثورة الجزائرية وبأسس وضرورات التضامن المغاربي إضافة إلى حساسية شعبينا أصبحت مزعجة للمستقبل المغاربي، هكذا أيضا الحكومة التونسية وعن طريق القاضي الأول للجمهورية تتحمل مسؤولية تاريخية خطيرة أمام شعوب المغرب العربي من خلال خطاب 23 جويلية 1959.⁴⁷

وقد أبانت بعثة الحكومة الجزائرية في تقريرها أن الاتهامات التونسية التي حقق فيها وزير داخلية الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تستند إلى أسس صحيحة، وأنها تشمل أمرين: اعتداءات جيش التحرير على المدنيين التونسيين، والحوادث بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة التونسية، وقد أفاد التحقيق في هاتين المسألتين أنه جرى افتعال بعض الحوادث، وتضخيم بعض الوقائع التي كان بإمكان السلطات المحلية معالجتها دون تدخل رئيس الجمهورية ووضعه للجيش وقادته في قفص الاتهام، ومحاولته تأليب الشعب التونسي ضدهم.

ويدلل التقرير على الطابع الإفتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة، منها مركزة القوات التونسية في الحدود، وإطلاق إشاعات كاذبة ضد الجزائريين، ورفض تسريح الأسلحة المحجوزة⁴⁸، وكل هذا يؤكد أن بورقية كان وراء افتعال هذه الأزمة، بهدف كسب الموقف الفرنسي من جهة وتقنين الحضور الجزائري من جهة أخرى.

لقد طرح الحضور الجزائري في تونس كثير من المشاكل على الدولة التونسية بإقرار من قيادة الثورة لكن هذه المشاكل والخلافات سويت بالتوافق بين الطرفين، و"عولجت في إطار روح التفاهم المتبادل"

⁴⁹، ووفق هذا الإطار حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة صائفة 1959 التي وصفت بالأكثر خطورة، فقد تطلب الأمر انتقال بعض وزراء الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية إلى المناطق الحدودية والوقوف على حيثيات هذه المشكلة، إذ قام الباهي لدغم وكريم بلقاسم بزيارة إلى الكاف وعائنا طبيعة المشاكل المطروحة، وكان من الصعوبة بمكان تحديد المسؤوليات في تلك الأحداث اليومية التي تقع بين العسكريين وبين المدنيين من كلا الطرفين ⁵⁰، خاصة وأن الحضور الجزائري تقوى في تونس خلال هذه الفترة سواء على المستوى العسكري أو الاجتماعي أو السياسي، فكان هذا البلد الصغير جغرافيا يأوي ما يقارب الخمسة عشر ألف عسكري ومائتا ألف مدني لاجئ، يعيشون في مؤسسات ومراكز تابعة للثورة الجزائرية، ويحتكون بالسكان التونسيين، الذين يظهرون تضامنا لا محدود ⁵¹.

وقد بدت السلطات التونسية متخوفة من ثقل هذا الحضور وانعكاساته على الشعب التونسي، ذلك لأنه يكبل استقرار تونس وتنميتها، ولا يسمح بفرض السلطة والتوجيه السياسي للحزب الدستوري الحر، ويحتضن الأفكار والإيديولوجيات المناوئة للبورقيلية ويتهدد تونس في كل وقت بالوبال، وكل هذه المخاوف أوحث لبورقيلية سلوك سياسة حازمة تجاه الجزائريين ⁵².

إن مؤامرة العموري وانفصال حنبلي ⁵³، وأزمة الحكومة المؤقتة وعدم القدرة على فرض النظام كلها مبررات كالحا بورقيلية لبعض أعضاء الحكومة الجزائرية عندما استقبلهم في أكتوبر 1959، مؤكدا على تحفظاته بالقول: "لا أستطيع لنفسي أن أترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتا كيلومتر، وجيشا من 15000 رجل... وأنتم لا تسيطرون على جيشكم..." ⁵⁴.

وعلى الرغم من أن السلطات التونسية أصبحت تتدخل باستمرار لمضايقة نشاطات الثورة وتثير استياء قادة الثورة وأن خلايا الحزب الدستوري الحر كانت تتدخل لمراقبة كل شيء إلا أن الحكومة الجزائرية المؤقتة لم تحد من سياسة المهادنة حفاظا على نفوذها في تونس، وقد أكدت للنظام التونسي انشغالها بمسألة الحضور الجزائري المتعاظم في تونس، ورغبتها في تأطير العلاقات الجزائرية التونسية بشكل توافقي يأخذ في الاعتبار مسألة الاعتراف التونسي بشرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة، وما تخوله القوانين الدولية من التزامات تجاه حكومة محاربة لاجئة في بلد شقيق، ومن أجل التأكيد على امتيازات اللجوء السياسية أوضحت التزامها بمبدأ احترامها الكامل للسيادة التونسية، وسعيها الدائم لتعزيز العلاقات وتدعيم الاستقلال التونسي ⁵⁵.

لقد تسببت أزمة صيف 1959 في مضايقة شديدة لنشاط الثورة الحيوي في تونس، ففي مجال التسليح أعلن كريم بلقاسم في اجتماع مجلس الوزراء في أكتوبر 1959 "أن ضغط التونسيين لم يسبق له

مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، يريدون أن يعرفوا إمكاناتنا العسكرية وماذا نأكل، وكلما أطلعناهم عليها، عرفها الفرنسيون على الفور"، وأضاف محمود الشريف وزير التسليح والتموين: "إن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت إشراف الحرس الوطني التونسي، ومنذ أبريل 1959 لم يجر الكشف على هذه الأسلحة ولم تراقب" إنها حصيلة سبعة آلاف بندقية رشاشة وعشرة ملايين خرطوشة⁵⁶، فهل كانت هذه الإجراءات تدفع إلى القطيعة أم إلى الخضوع للتونسيين؟ لقد استنفد القادة الجزائريون كل جهودهم في إثراء بورقيبة عن مواقفه المعادية للثورة دون جدوى، وبلغت احتجاجات قادة جيش الحدود على المضايقات التونسية أوجها، وتذكر بعض الشهادات أن كريم أفصح لبعضهم أنه يفكر في خطوة اغتيال بورقيبة إنقادا للموقف، ولكنه عزف عن ذلك عندما أعرب بورقيبة عن مساندته للجزائريين في ثورتهم⁵⁷.

ولا شك أن هذه المواقف كانت تعبر عن خطورة الأزمة التي عاشتها الثورة الجزائرية تحت طائلة الضغوط والتهديدات التونسية، وعلى تغليب القادة الجزائريين جانب الحكمة والمهادنة في مواجهة بورقيبة، وقد اعترف المسؤولون التونسيون فيما بعد بخطورة الوضعية التي مرت بها العلاقات بين الطرفين وبالمواقف المسؤولة للقادة الجزائريين، وأكد المصمودي ذلك بقوله: "ومن باب المعجزة أن الإخوة الجزائريين كانوا في تونس بجيشهم ومشاكلهم... ومع هذا لم يحدث أي شيء بيننا، وهنا أفتح قوسين لأهيب بإخواننا المسؤولين التونسيين والجزائريين"⁵⁸.

إن التخوف من خطر تنامي الأفكار الثورية والأعمال السرية المناهضة لتونس، جعلت بورقيبة دائم التوجس من المخاطر التي بدا أن وضعية الثورة في تونس تشجع عليها، وقد حرص في مواجهتها على أمرين هما: حماية تونس من إيديولوجيات الثورة الجزائرية، وتشجيع التوصل إلى حل سياسي وفق المذهب البورقيبي.

لقد اعتبر بورقيبة كامل الإقليم المغربي منطقة إستراتيجية متكاملة، عمل على وضع إطار تعاون لها مع فرنسا بإشراك جبهة التحرير الوطني، وعلى تحصينها من الأفكار الناصرية والاشتراكية، وفي هذا الإطار عملت تونس على تحسيس فرنسا والغرب بخطر استمرار الحرب الجزائرية على علاقات المنطقة التقليدية بالغرب، وأكد بورقيبة أن استمرار هذه الحرب "يهدد سلامتنا وسلامة الشمال الإفريقي والعالم الحر وهي أخطار لا يستطيع المرء أن يضبط مداها"⁵⁹.

وقد كانت تهديدات النظام الناصري وارتباطاته بالثورة الجزائرية تزيد في تجذير مواقف جبهة التحرير الوطني وانتشار الفكر العروبي بين صفوفها، خاصة وأن الفكر القومي كان يرتبط بالشيوعية ويناهض

المشاريع القطرية، وأمام تنامي هذا الفكر أعلنت تونس معارضتها للمبادئ وللسياسة الناصرية، ودعت جبهة التحرير الوطني إلى الابتعاد عن هذه الأفكار، وحرصت بالتنسيق مع النظام المغربي على توجيه سياستها نحو البورقيبية، وقد وقعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في حرج كبير على الرغم من تأكيدها على حياد موقفها وإيجابيته، وشعرت بأن إعلان الحكومة واستقرارها في القاهرة زاد في إثارة حفيظة بورقيبية، وقد سعت للتحكيم في الخلاف الناصري . البورقيبي، واقترحت في أكتوبر 1958 مسعى لتجاوز الخلاف الذي لا يخدم القضايا العربية⁶⁰.

وشعر النظام التونسي كذلك بخطر تنامي تأثير الكتلة الاشتراكية بقطبيها السوفيياتي والصيني في المنطقة، وهو يظهر تشييعه المتحمس للغرب، فخلال عام 1958 بدأ الاتحاد السوفيياتي تقديم مساعداته غير المباشرة للثورة عن طريق دول أوروبا الشرقية خاصة يوغسلافيا، وازداد الاهتمام الصيني بالمنطقة المغاربية، حيث عقدت مع الحكومة الجزائرية المؤقتة اتفاقيات تعاون تقضي بتسليح جيش الحدود المرابط في تونس والمغرب، ومع ازدياد تفاقم المشكلة الجزائرية كانت الإيديولوجية الماركسية تتدعم أكثر بين صفوف قادة الثورة وتهدد الفكر الغربي الحر والمبادئ البورقيبية، ولم يكن بورقيبية أبدا ليقبل التشويش على أفكاره⁶¹، وقد أظهر ذلك صراحة لقادة الثورة وهو يؤكد أن حل القضية الجزائرية يجب أن يكون في إطار المعسكر الغربي بدل الاتجاه إلى موسكو واقتبال ماوتسي تونغ، وأن المذهب البورقيبي يقدم الحل الناجح والواقعي، ففي أواخر عام 1959 سأل الطبيب المهيري ابن طوبال قائلا "إلى أين أنتم ذاهبون" إنه عليكم أن تتبعوا سياسة معتدلة وأن تطمئنوا الغرب بدعوتكم إلى السلام، "تعرف أنكم في مرحلة إعادة تنظيم أما الأمر الأساسي فهو أن تتبعوا البورقيبية لا أن تذهبوا إلى الصين..."⁶².

إن أهداف بورقيبية لم تقتصر على تحصين المنطقة من المخاطر القومية والشيوعية وحماية مبادئ نظامه السياسي بل كانت المصالح تمتد إلى نشر المذهب البورقيبي وتعميمه على الحالة الجزائرية، وإن كانت جميع مساعي بورقيبية من قبل باءت بالفشل فإن سياسة ديغول الجديدة شجعت على طرح أفكاره ونصائحه، وفي هذا الإطار جاءت مباركته لمبادرات ديغول بحل المشكل الجزائري رغم ما فيها من تناقضات، فازدادت حساسية الثورة من مواقفه وضغوطه.

لقد أعلن بورقيبية مرارا أن ديغول هو الرجل الفرنسي الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، ودعا إلى إمهاله الوقت الكافي لمواجهة خصومه وتسوية المشكلة تدريجيا، ولا شك أن سياسة الوفاق والتعاون التي انتهجها ديغول مع تونس وحل بعض المشاكل التي كانت تعترض علاقات البلدين أسهمت في تجاوب بورقيبية مع الواقع الجديد ومباركة سياسة ديغول⁶³، ولم يكن دافع إنهاء حرب الجزائر وحده

يوجه هذه السياسة بل ومن أجل استغلال قضية الجزائر لتحقيق مطامح تونس الوطنية، ومنها تسوية قضية بنزرت والحدود والاستفادة من المنظومة الاقتصادية التي ستنشئها فرنسا في المنطقة، ولهذا نجد بورقيبة دائم التفكير في الجزائر، ويبادر دون استشارة الجزائريين في فيفري 1959 لطرح مشروع تنازل تونس عن سيادة بنزرت مقابل موافقة فرنسا على حل مشكلة الجزائر⁶⁴، ويدعو قادة الجبهة إلى تلمين مواقفهم وإيجاد صيغة مقبولة للتفاوض مع ديغول⁶⁵، ويقترح اللقاء مع ديغول لتدارس قضية السلام في الشمال الإفريقي، ولا يتخرج في التصريح بأن حرب الجزائر هي مفتاح جميع المشاكل القائمة بالمغرب العربي، ولا يتردد في وضع المطالب التونسية على رأس اهتماماته⁶⁶.

ولأن بورقيبة كان يلح باستمرار على تسوية المشكلة الجزائرية فإن مبادرات ديغول المغرية مثلت له فرصا سانحة دعا إلى حسن استغلالها، فلقد اعتبر دعوة ديغول لإنهاء الحرب وتسوية المشكلة خطوة على الطريق الصحيح، في حين اعتبرت قيادة جبهة التحرير الوطني سلم الشجعان بمثابة دعوة للاستسلام⁶⁷، وهلل لتصريح ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 معتبرا بأن الاعتراف بحق تقرير المصير حدثا تاريخيا ولم يتردد في خطاب فاتح أكتوبر 1959 بلوم الوزراء الجزائريين على رفضهم الذهاب إلى باريس ووصف الرد الجزائري بالمتشدد، وأنه "جاء في بعض فقراته جارحا للجانب الفرنسي"⁶⁸، ولم يثن تباعد الموقف بورقيبة في حث الفرنسيين وقادة الجبهة على تقديم التنازلات وتلمين المواقف، وهكذا وجدت البورقيبية المجال الخصب لإنضاج أفكارها بتشجيع مقترحات الحلول الوسطى والدعوة إلى حل مرحلي للمشكلة الجزائرية، واصطدم بورقيبية بمواقف جبهة التحرير الوطني خاصة عندما بادر بمراسلة مصالي الحاج ودعوته للمساهمة في حل المشكلة الجزائرية وتلمين مواقف جبهة التحرير الوطني⁶⁹، وكان دائم الانسياق لمكائد ديغول، فقد شجع إشراك جميع الأطراف الجزائرية في المفاوضات ودعا إلى تبني استقلال مرحلي وفق الطريقة التونسية، ولما حاولت الحكومة المؤقتة عدم تجاوزه رأيه في إجابة دعوة ديغول للمفاوضات، كانت مشورته أنه لو كان في مكانهم لأعلن: "أن الجزائر لم تعد تحارب فرنسا"، وقد كان بورقيبة يطلب أكثر من الاستشارة وبشكل محرج، فعندما سلمه كريم وبين طوبال نص رد الحكومة المؤقتة المتضمن تفويض الزعماء المعتقلين لمفاوضين فرنسا طالب بإضافة بعض التعديلات ولما صدر البيان من دونها أعلن في خطاب رسمي عن كدره من المسؤولين الجزائريين لأن ملاحظاته لم تؤخذ بعين الاعتبار⁷⁰.

6. الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه نؤكد أن الحديث عن البورقيبية وتدخلاتها في القضية الجزائرية طرح بحدة خلال المرحلة المدروسة، وأن قيادة الثورة الجزائرية وجدت نفسها محرجة في الرد على مقترحات

بورقية وهي تدافع عن مواقفها، وخيمت الخلافات الإيديولوجية والسياسية حول نشاط الثورة الجزائرية وسبل معالجة القضية الجزائرية، وتزايدت ضغوط بورقية بشكل مفضوح.

وإن كنا نسجل حدوث القطيعة في العلاقات والتهديد باستعمال السلاح فإن الصدام لم يحصل، ولعل حالة الانفراج المؤقت ودخول مرحلة المفاوضات ساعدت على إظهار التقارب والتعاون الذي أسهم في حل بعض الخلافات ونقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس في بداية 1960، وسوف تؤثر هذه المستجدات على تطور العلاقات بين الطرفين وعلى ازدياد هوة الخلاف نتيجة نضج المطامح والأهداف القطرية التي رافع عنها بورقية خلال مرحلة المفاوضات.

الهوامش:

- 1- أنظر جريدة العمل، لسان حال الحزب الدستوري التونسي، تونس، عدد يوم 28 جوان 1958.
 - 2- أنظر جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية، عدد 27، (22 جويلية 1958) ص3.
 - 3- أنظر نص البرقية، المصدر نفسه.
 - 4- محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، م وك، الجزائر، 1984، ص 111.
 - 5- وجهت مذكرة للحكومتين المغربية والليبية، وأبلغت علال الفاسي بحيثيات الأزمة طالبة تدخله، وقد وجه في جويلية 1958 نداء إلى الرئيس بورقية التمس منه التدخل لدى المسؤولين التونسيين "حتى لا يتورطوا في مثل هذا الاتفاق مع دولة لا حق لها في شؤون الجزائر ولا في خبراتها" أنظر علال الفاسي: كي لا ننسى...، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973، ص316.
 - 6- أنظر برقية جبهة التحرير الوطني إلى الرئيس بورقية:
- Mohammed HARBI Les Archives de la revolution Algerienne, ed, jeune Afrique, Paris, 1981.p 427
- 7- AFRIQUE ACTION : du 13 Mai 1958.
- 8- جريدة المجاهد ، ع/ 27 (22 جويلية 1958) ص، ص1، 5.
 - 9- أنظر محمد الميلي: المرجع السابق، ص . ص، 218 . 219، وكذا:
- Redha MALEK: L'algerie a évian, histoire des négociations Secrètes, 1956 – 1962, ed, DAHLAB, 1994, p141.
- 10- أنظر شهادة الأمين بشيشي وهو أحد مذيعي البرنامج رفقة محمد بوزيدي، الأمين بشيشي: دور الإعلام في معركة التحرير، الثقافة، ع/ 104 (سبتمبر . أكتوبر 1994)، ص . ص، 64 . 65.
 - 11- أنظر محمد الميلي: المرجع السابق، ص 119.
 - 12- أنظر محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الواقع والأسطورة، مرجع سابق، ص . ص 178.179.
 - 13- جوان غليبيسي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص215.
 - 14- أنظر جريدة المجاهد، ع/ 28 (28/8/1958) ص2.
 - 15- EL MOUDJAHID N ° 26(22 Aout 1958), T1, P 556 .
 - 16- شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 2005.
 - 17- جوان غليبيسي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، بيروت، : ط1، دار الطليعة، 1961.
 - 18- Slimane CHIKH: Slimane; L'Algérie en armes ou le temps des certitudes OPU,ALGER, 1981. p494
 - 19- أنظر تقرير وزير الخارجية المقدم من قبل دباغين لدورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1950 A.N.A. CNRA C 012

تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره على دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس

- 20- أنظر علال الفاسي: كي لا ننسى...، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973، ص 148.
- 21- أنظر خطابه في 11 ديسمبر 1958. الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج8، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977 ص . ص 70. 86.
- 22- Redha MALEK. L' Algerie à Evian; Histoire des négociations secrètes 1956 1962 ,DAHLAB, **Alger, 1995** ، p 148.
- 23- أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أبريل. 1960. Mohammed HARBI op. cit, p 453
- 24- أنظر نص البرقية المؤرخة في 24 جانفي 1959. 2H 287 :S.H.A.T : 5 DOS
- 25- أنظر خطاب بورقيبة. الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج 8، مصدر سابق، ص . ص، 139. 151.
- 26- أنظر العمل، ع/ 6 فيفري 1959.
- 27- Nicol GRIMAUD: la politique extérieure de l'algerie (1962-1978), ed, KARATALA Paris, 1984, p- p178-179.
- 28- أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، أبريل.
Mohammed HARBI: op.cit , p452.
- 29- محمد الميلي: المرجع السابق، ص117.
- 30- محمد العموري (1929.1959) مناضل ومجاهد، مسؤول عن منطقة إريس، أهله حنكته وثقافته لتولي مناصب عليا في قيادة الجيش إلى ان عين قائدا للولاية الأولى ثم عضوا في قيادة منطقة العمليات العسكرية.
- 31- أنظر الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر (1942 . 1992)**، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص . ص141. 142، والطاهر سعيداني: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص . ص 193 . 197.
- 32- أنظر: عبد الله مقلاتي: "محمد لعموري ومؤامرة العقءاء"، مجلة **أفكار وأفاق**، ع/5، جامعة الجزائر 2، 2015، ص 71 وما بعدها، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8536>؛ وكذا الطاهر سعيداني: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص . ص، 193 ..
- 33- نظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أبريل. 1960. Mohammed HARBI: op. cit p, 453
- 34- أنظر الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص142.
- 35- أنظر محمد حربي: "مؤامرة العموري"، مجلة **نقد**، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، ع/ 15.14، الجزائر، 2001، ص . ص 22.15.
- 36- يذكر سعيداني أن مبعوث بورقيبة التقى بالسجناء واقترح عليهم اللجوء السياسي في تونس لكنهم رفضوا فكان الإعدام مصير العموري ونواورة وعواشيرة ومصطفى لكل أنظر الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 198.
- 37- Redha MALEK: op.cit, p150.
- 38- تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس
- Mohammed HARBI: op. cit, p- p453-454.
- 39- محمد حربي: المرجع السابق، ص، 178.
- 40- تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس:
- Mohammed HARBI: op.cit , p 454.
- 41- IBID .
- 42- أنظر نص البلاغ المحرر بتاريخ 27 فيفري 1959 وثائق المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، غير مصنفة.
- 43- بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي أعلم بوجود هذا المخطط، قد ورد في ذيله التأكيد "بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني" أنظر:
Mehammed HARBI: op. cit, p- p 445- 447.

- 44- لقد رصدت الاستخبارات الفرنسية هذا الخلاف وأسهمت في تأجيجه، أنظر تقرير الاستعلامات للمخابرات الفرنسية، للأسبوع من 2 إلى 8 ماي 1959. S.H.A.T :1H ، 1333 DOS 1
- 45- أنظر خطابه يوم 23 جويلية 1959 العمل عدد يوم 24 أكتوبر 1959. وقد حاولت السلطات الفرنسية فعلا استغلال الحدث للمطالبة بمراقبة الحدود التونسية. أنظر برقية رئيس الحكومة الفرنسية إلى وزير الخارجية، يلتبس السعي للتفاوض مع تونس لتشكيل لجان مراقبة مشتركة للحدود ومعالجة قضايا العلاقات بما يخدم المصلحة الفرنسية:
- S.H.A.T 1H 1333 DOS 2 Surveillance et frentaire I
- 46- أنظر خطابه، الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج 9، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977 ص - ص، 44 45
- 47- أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أبريل 1960
- Mohammed HARBI: op .cit p450.
- 48- Mohammed HARBI: op. cit, P- P454- 455.
- 49- IBID.P 450.
- 50- أنظر عبد الله مقلاتي: "الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية الجزائرية"، مجلة الحقيقة، ع/16 جامعة أدرار، جويلية 2010، ص ص 258. 288. الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70240>؛ وكذا شهادة الطبيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 2007.
- 51- أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول وضعية العلاقات الجزائرية التونسية مؤرخ في 10 جوان 1960 A.N.A.. GPRA. B 302, DOS 7_3.
- 52- أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية بتونس "تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية" A.N.A. GBRA. B 302.DOS 7_4.
- 53- أحد قادة جيش الحدود، اختلف مع سي ناصر، وهدد بالاستسلام للفرنسيين، وبعد مواجهة محتدمة على الحدود اشتركت فيها القوات التونسية نفذ حنبلي تهديده، وقد كان ورقة مريحة لديغول في الترويج لمشروع سلم الشجعان، وأعطى الدليل لبورقيبة على عدم وحدة جيش التحرير الجزائري.
- 54- Redha MALEK: op.cit, p150 .
- 55- أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أبريل 1960
- Mohammed HARBI: op. cit, pp450 451.
- 56- Redha MALEK: op.cit , p149.
- 57- أنظر شهادة أحد قادة جيش الحدود، الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 173.
- 58- أنظر شهادة محمد المصمودي: نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والانحدار، المؤتمر الدولي لمؤسسة التميمي، تونس، مارس 2005، ص 470.
- 59- أنظر خطاب بورقيبة يوم 1 أكتوبر 1959، الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج 9، مصدر سابق، ص 121.
- 60- أنظر عبد القادر لعربي: المرجع السابق، ص 175 وقد وقع الخلاف في أكتوبر 1958 إثر اتهام ممثل تونس في جامعة الدول العربية لمصر بالهيمنة على الجامعة والتدخل في شؤون دولها. وقد حل بعدها فرحات عباس بتونس في زيارة طارئة لمنع حدوث القطيعة، ولكنه لم يفلح في ذلك.
- 61- أنظر بخصوص مواقف بورقيبة من الأفكار القومية والشيوعية للثورة الجزائرية، عبد القادر لعربي: المرجع نفسه ص 161 وما بعدها.
- 62- أنظر شهادة بن طويال، Redha MALEK: op. cit 150 p
- 63- Documents Diplomatiques Français :op. cit. (1959) T2, P 92.
- 64- أنظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1959، الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج 9، مصدر سابق، ص . ص 22-23.
- 65- أنظر خطابه يوم 23 جويلية 1959. الحبيب بورقيبة: المصدر نفسه، ص305.

تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره على دعم نشاط جبهة جيش التحرير الوطني في قاعدة تونس

66- VAISSE Maurise et MORELLE Chantal. Les Relations Franco .Tunisiennes, (juin 1958 -1962), in actes du 8 colloque international sur h'istoire orale et relations tunisio – françaises de 1945à 1962 ،Tunis ،Mai 1996 ،publication de ISHMN. Tunis ،1998, p- p 272-277.

67- أنظر خطابه في 01 أكتوبر 1959، الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج9، مصدر سابق، ص113.

68- أنظر خطابه: المصدر نفسه، ص . ص 114-122.

69- عبد الله مقلاتي: "الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغربي (أفريل 1958)"، مجلة دراسات وأبحاث، ع/18، جامعة الجلفة، السنة 04، مارس 2015، ص 225. الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2723>.

أنظر نص الرسالة المؤرخة في مارس 1959

A.N.A. GPRA.B11. DOS 6; et Mohammed HARBI: op. cit , p p 269_270

70- Redha MALEK: op. cit, p-p44-45.